

Distr.: General
30 December 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 29 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أقدم إلى مجلس الأمن، عملاً بالفقرة 5 من قراره 2510 (2020) والفقرة 4 من قراره 2542 (2020)، بالإضافة إلى رسالتي الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن المؤرختين 13 و 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (S/2020/1124 و S/2020/1125)، تقريراً مرحلياً يتضمن تقييماً للخطوات اللازمة من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، والدور الذي يمكن أن تؤديه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في توفير دعم قابل للتوسع لوقف إطلاق النار، والمقترحات المتعلقة بالرصد الفعال لوقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة.

وأرجو ممتناً أن تتفضلوا بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير المرحلي.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش



الرجاء إعادة استعمال الورق



الترتيبات المقترحة لرصد وقف إطلاق النار في ليبيا

التقرير المرحلي للأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدّم هذا التقرير المرحلي عملاً بقراري مجلس الأمن 2510 (2020) و 2542 (2020)، بالإضافة إلى رسالتي المؤرّختين 13 و 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 الموجّهتين إلى رئيس مجلس الأمن (S/2020/1124 و S/2020/1125). ويتضمن التقرير لمحة موجزة عن آخر التطورات المتعلقة بالحوار بين الأطراف الليبية منذ صدور تقريرتي السابق عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، المؤرخ 25 آب/أغسطس (S/2020/832)، مع التركيز بشكل خاص على المسار الأمني/العسكري، كما يقدم معلومات مستكملة عن الشروط اللازمة لترتيبات الرصد الفعال لوقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة ومقترحات لهذا الغرض.

ثانيا - آخر التطورات

الحوار الأمني/العسكري

2 - منذ صدور تقريرتي السابق، أحرز تقدم مهم في المسار الأمني/العسكري للحوار بين الأطراف الليبية الذي ييسّره البعثة، وفقا لقرارات العملية المتعلقة بمؤتمر برلين المعني بليبيا. وقد كثّفت ممثلي الخاصة بالنيابة لليبيا تواصلها مع الجهات المعنية الليبية والإقليمية والدولية، بما فيها المجموعات النسائية والشبابية، لحشد الدعم من أجل التوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار واستئناف الحوار بين الأطراف الليبية.

3 - وابتداءً من 28 أيلول/سبتمبر 2020، في الغردقة، بمصر، عقد ممثلون عن كل من حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي محادثات أمنية وعسكرية مباشرة بنّاءة لمدة يومين، وذلك برعاية البعثة. وكان من بين المشاركين أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وضباط شرطة وجهات فاعلة معنية أخرى. وقدموا توصيات نوقشت وأقرت لاحقاً خلال المحادثات التي عقدتها اللجنة في جنيف.

4 - وفي الفترة من 19 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عقدت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 اجتماعاً مباشراً في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ويسّرت البعثة إجراء هذه المحادثات التي توجبت بتوقيع اتفاق الوقف التام والمستدام لإطلاق النار في ليبيا، في 23 تشرين الأول/أكتوبر، من قبل ممثلي الجيش الليبي التابع لحكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي، القيادة العامة للقوات المسلحة في اللجنة. وقد أحال الأمين العام الاتفاق إلى مجلس الأمن في 27 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/2020/1043).

5 - ومن خلال الاتفاق، أضفى الطرفان الطابع الرسمي على الهدنة التي كانت قائمة عندئذ بحكم الواقع، وأقرا التوصيات المُقدّمة في الغردقة. وتحديداً، التزم الطرفان بوقف تام ومستدام لإطلاق النار في ليبيا يدخل حيز النفاذ فوراً. ويقضي الاتفاق بانسحاب جميع القوات المسلحة من جميع خطوط التماس وبخروج جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب من الأراضي الليبية في غضون ثلاثة أشهر. واتفق الطرفان على تشكيل قوة عسكرية مشتركة محدودة العدد لتتولى ردع انتهاكات وقف إطلاق النار في المنطقة المحددة. واتفقا أيضاً على اتخاذ تدابير لبناء الثقة.

6 - وتمكيناً لتنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاق، اتفقت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على إنشاء لجان فرعية لمتابعة إعادة نشر القوات الليبية إلى مواقعها العادية في زمن السلم وإعادة المقاتلين الأجانب من المنطقة المحددة إلى أوطانهم؛ ونشر قوة شرطة ليبية مشتركة؛ والتخفيف من مخاطر الذخائر المتفجرة، بما في ذلك الألغام والفخاخ المتفجرة والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع؛ وتصنيف الجماعات المسلحة استعداداً للعمليات المقبلة للتسريح والإدماج في الحلول الأمنية أو إعادة الإدماج في الحياة المدنية. ونُص أيضاً على تشكيل غرفة أمنية مشتركة للإشراف على إعادة فتح الطرق البرية والجوية في جميع أنحاء الأراضي الليبية وعلى نشر قوة شرطة ليبية مشتركة.

7 - وفي الفترة من 2 إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، في غدامس، بليبيا، وافقت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بالإجماع على إنشاء آلية لرصد وقف إطلاق النار يقودها الليبيون ويتولون زمام أمورها. وفي البداية، ستقتصر تغطية تلك الآلية على منطقة محدّدة وسط ليبيا في ما حول سرت، من سوكنة إلى أبو قرين وبن جواد، مع إمكانية توسيع نطاق تلك التغطية مستقبلاً. وعُقدت أيضاً مناقشات بشأن تدابير بناء الثقة ومبادئ آلية لرصد وقف إطلاق النار، اتفق بشأنها أعضاء اللجنة.

8 - وفي الفترة من 10 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عقدت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 اجتماعاً آخر في مقرها الجديد المُنشأ في سرت. وحددت إعادة فتح الطريق الساحلي بين سرت وأبو قرين باعتباره الأولوية الرئيسية. وستُعزّز إعادة فتح ذلك الطريق بنشر قوة شرطة ليبية مشتركة، وإزالة الألغام والفخاخ المتفجرة، وانسحاب القوات الأجنبية والمرتبقة من المنطقة.

9 - وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قدمت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 إحاطة، لأول مرة، للفريق العامل المعني بالأمن التابع للجنة المتابعة الدولية لنتائج مؤتمر برلين المعني بليبيا، الذي يشترك في رئاسته كل من إيطاليا وتركيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأفريقي. وكررت اللجنة طلبها إلى مجلس الأمن أن يعجل باتخاذ قرار يقرّ اتفاق وقف إطلاق النار. والتمست أيضاً الدعم الدولي للتعجيل بخروج المقاتلين الأجانب والمرتبقة ولضمان الامتثال لحظر توريد الأسلحة الذي يفرضه المجلس. وطلبت نشر مراقبين دوليين برعاية البعثة. وفي هذا الصدد، أشارت إلى ضرورة أن تُقدّم مساهمة المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، في تفعيل آلية رصد وقف إطلاق النار، من خلال الأمم المتحدة. ومع ذلك، فقد رحبت بتقديم المساهمات العينية أو المالية فيما يتعلق بقائمة تتضمن ما تحتاجه من معدات.

10 - وواصل الوفدان الممثلان في اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 السعي إلى تنفيذ أولوياتهما فيما يتعلق باتفاق وقف إطلاق النار. وقد أنشأ ثلاث لجان فرعية للعمل بشأن الطرائق المقترحة لإعادة نشر القوات الليبية في المواقع الخالية من النزاع وإعادة المقاتلين الأجانب من المنطقة المحددة إلى أوطانهم؛ ونشر قوة الشرطة الليبية المشتركة؛ والتخفيف من مخاطر الذخائر المتفجرة، بما في ذلك الألغام والفخاخ المتفجرة والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع.

الحوار السياسي

11 - أوجد التقدم المُحرز في المسار الأمني/العسكري زخماً لاستئناف المحادثات السياسية بين الأطراف الليبية التي يسرتها البعثة. وبدعم من الرئاسة التونسية، انعقد منتدى الحوار السياسي الليبي في تونس العاصمة في الفترة من 9 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وشارك في المنتدى 75 ممثلاً، من بينهم 17 امرأة، من جميع المناطق الليبية والمكونات السياسية والاجتماعية، وكذلك من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد المنتدى خارطة طريق سياسية يُتَوَخَّى منها أن تُتَوَجَّح بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. واتفق المنتدى على تخصيص 30 في المائة من المناصب القيادية في الحكومة للنساء.

12 - وفي 3 كانون الأول/ديسمبر 2020، اجتمع الفريق العامل المعني بالمسائل السياسية التابع للجنة المتابعة الدولية. وفي وقت لاحق، أصدر الرؤساء المشاركون، وهم ألمانيا والجزائر وجامعة الدول العربية، بياناً دعوا فيه جميع الجهات المعنية الليبية إلى دعم نتائج المنتدى كخطوة أولى نحو استعادة سلطة تنفيذية موحدة تتمتع بالشرعية. وأكدوا أن المسار السياسي يمكن أن يساعد في تعزيز تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وفي تخفيف حدة التوترات الأخيرة فيما يتعلق بالحكومة الاقتصادية وباستخدام إيرادات تصدير النفط بشكل منصف.

الحوار الاقتصادي

13 - كان للتطورات في المسار الأمني/العسكري أثر كذلك على المسار الاقتصادي. ففي تشرين الأول/أكتوبر، ألغت المؤسسة الوطنية للنفط تدريجياً إعلان حالة القوة القاهرة، مُنهيةً بذلك توقف عمل البنية التحتية النفطية لمدة دامت أكثر من تسعة أشهر.

14 - وعقب القرار الذي اتخذته اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بتوحيد حرس المنشآت النفطية وإعادة هيكليته (انظر الفقرة 7)، عقدت ممثلي الخاصة بالنيابة اجتماعات في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، في البريقة، بليبيا، مع رئيس المؤسسة الوطنية للنفط وقادة حرس المنشآت النفطية في المنطقتين الشرقية والغربية. وناقش المشاركون الأدوار المنوطة بالحرس، وضرورة الحفاظ على تدفق إنتاج النفط بصورة سلسلة وأمنة، وسبل المضي قدماً في توحيد الحرس. واتفقوا أيضاً على عقد المزيد من الاجتماعات التقنية بشأن إعادة هيكلة الحرس. وقد أبلغت المؤسسة بأنها تعترف في عام 2021 بدء مشروع تجريبي في منشأة نفطية جديدة في إيراوان بجنوب غرب ليبيا، ستطبق فيه الترتيبات الأمنية الجديدة المقترحة.

15 - وباستئناف إنتاج النفط، استمر ازدياد الضغط من أجل وضع ترتيب اقتصادي أكثر استدامة بشأن إدارة الموارد الوطنية. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، عقد المجلس الرئاسي اجتماعاً لمجلس الوزراء لإعلان اعترافه بالتفاوض على ترتيب اقتصادي يسمح باستخدام عائدات النفط بشكل منصف. وفي اليوم نفسه، أصدر الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالمسائل الاقتصادية التابع للجنة المتابعة الدولية، وهم مصر والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بياناً أيدوا فيه الترتيب الذي تفاوض عليه الليبيون والممثل في إبقاء عائدات النفط مؤقتاً تحت إدارة المؤسسة الوطنية للنفط، المتسمة بطابع غير مسيئ. وبناء على تلك الجهود، عقدت البعثة يومي 14 و 15 كانون الأول/ديسمبر اجتماعاً تقنياً في جنيف للخبراء الاقتصاديين الليبيين الرئيسيين، وشارك فيه ممثلون عن البنك الدولي. ورُكِّز الاجتماع على وضع إصلاحات اقتصادية واستعادة ثقة عامة الناس في إدارة الاقتصاد الليبي.

الحوار بشأن القانون الإنساني وحقوق الإنسان

16 - عقد الفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التابع للجنة المتابعة الدولية، الذي يتشارك في رئاسته كل من سويسرا وهولندا، جلسات مكرّسة لتدابير بناء الثقة، وذلك بناء على ولايته المتمثلة في تعزيز احترام جميع الأطراف في ليبيا لمبادئ القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ورُكّزت المناقشات على تبادل الأسرى/المحتجزين والمرضى والجرحى، وعلى إزالة الألغام من المدن والطرق.

17 - ومنذ بداية النزاع، قدمت البعثة الدعم للمبادرات المحلية التي اتخذها شيوخ القبائل والجماعات المسلحة وغيرهم من الجهات بغية تنفيذ عمليات تبادل المقاتلين الجرحى وجثث القتلى أو المتوفين من جراء التعذيب أثناء النزاع. وكانت عمليات التبادل هذه قد اكتست طابعاً مسيئاً منذ نهاية أيلول/سبتمبر. ورغم التحديات، واصلت البعثة العمل مع الجهات الفاعلة الليبية المعنية، بما فيها المجموعات النسائية، سعياً منها إلى إكمال جهود تبادل المقاتلين والمحتجزين ورفات الموتى وغيرهم، بوسائل تشمل توثيق طلبات الإفراج عن جثث أفراد الأسر.

18 - وفي 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، قدّم وزير العدل ومدير الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين وممثلون عن المجتمع المدني إحاطة إلى الفريق العامل بشأن الجهود والخطط الوطنية الرامية إلى المضي في تحديد أولويات آليات العدالة الانتقالية، مع تنفيذ نتائج منتدى الحوار السياسي الليبي.

ثالثاً - الخطوات المطلوبة للتوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار

19 - يحتاج وقف إطلاق النار الدائم في ليبيا، قبل كل شيء، إلى أن يكون مقبولاً من الأطراف ومن عامة الليبيين. وينبغي للأطراف الليبية أن تتفق جميعاً على طرائق تنفيذ وقف إطلاق النار وأن تقرر مستوى الدعم الذي تطلبه من المجتمع الدولي.

20 - ووافقت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على أن يكون هناك انسحاب تدريجي للقوات من وسط ليبيا في غضون 90 يوماً من توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، مع النشر التدريجي لقوة شرطة ليبية مشتركة. وبسبب التأخر في تفعيل التدابير، قد يتأخر أيضاً الجدول الزمني لتنفيذ وقف إطلاق النار. وفي الواقع، لا تزال القوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني متمركزة في أبو قرين والوشكة، حيث وردت تقارير تقيد باستمرار أنشطة تسيير الدوريات. وقد أُبلغ عن رحلات عسكرية للشحن الجوي في قاعدة الوطية الجوية ومطار مصراتة. وواصل الجيش الوطني الليبي والجماعات الداعمة له إنشاء تحصينات ومواقع عسكرية مجهزة بمنظومات دفاع جوي بين سرت والجفرة وفي المنطقة الشمالية من قاعدة الجفرة الجوية. وأُبلغ أيضاً عن نشاط مكثف لطائرات الشحن بين مطار بنينة والجفرة وقاعدة الغردابية الجوية. وفي غضون ذلك، أفادت وسائل الإعلام في 6 كانون الأول/ديسمبر 2020 أن وحدات الجيش الوطني الليبي في أوباري في جنوب ليبيا حاولت السيطرة على معسكر مرتبط بحكومة الوفاق الوطني، حيث وصف وزير الدفاع في حكومة الوفاق الوطني والمجلس الأعلى للدولة الحادث بأنه انتهاك لوقف إطلاق النار.

21 - ويتطلب وقف إطلاق النار الدائم أيضاً دعماً من الجهات المعنية الإقليمية والدولية. ويجب أيضاً على جميع الدول الأعضاء أن تتقيد بتقيد تاماً بحظر توريد الأسلحة وبالجزاءات الأخرى المفروضة من مجلس الأمن. وقد تزداد التطورات الميدانية تعقيداً من جراء ازدياد التدخل والدعم العسكري الأجبيين.

22 - ويجب أن تُهيأ الظروف الأمنية والعملياتية الملائمة لنشر آلية رصد وقف إطلاق النار. ولا بد أن يكون هناك اتفاق مشترك بين الأطراف الليبية بشأن الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في مجال الأمن؛ وترتيبات أمنية جديدة وشاملة في جميع أنحاء البلد؛ وآليات تحكم متفق عليها في المنطقة المحددة؛ وخيارات إنفاذ وطنية ودولية، في حال عدم الامتثال. وعلاوة على ذلك، لا بد أن يراعي نشر المراقبين الليبيين و/أو الدوليين الأحكام المتعلقة بتدابير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي ستؤثر أيضا على الدعم الطبي والدعم في حالات الطوارئ.

23 - ومن الأمور الحيوية أيضا إجراء إصلاحات ذات مغزى في قطاع الأمن، واتخاذ مبادرات للتسريح ونزع السلاح تراعي الاعتبارات الجنسانية وتكون مقرونة بخيارات إعادة الإدماج. ومن بين تلك الإصلاحات الإصلاحات الأساسية المتعلقة بإعادة إرساء استئثار الدولة بالمسائل الأمنية وبسلطة استخدام القوة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتوحيد الجيش والشرطة من جديد، وتسريح الجماعات المسلحة وإعادة إدماجها، ووضع ضمانات كافية لحسن سلوك جميع القوات. ويتعين أن تواصل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 تطوير هذه المبادرات، بدعم من الأمم المتحدة وبمساعدة الدول الأعضاء.

24 - وفي الوقت ذاته، يتسم أيضا بذل الأطراف الليبية جهودا متواصلة لتنفيذ خارطة الطريق السياسية المفضية إلى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بأهمية حاسمة في تعزيز وقف إطلاق النار. وقد اتفق منتدى الحوار السياسي الليبي على عقد اجتماعات منتظمة لرصد تنفيذ خارطة الطريق بغية ضمان استيفاء النقاط المرجعية المفضية إلى إجراء الانتخابات وبغية الحيلولة دون استمرار المرحلة الانتقالية الجديدة إلى ما لا نهاية.

25 - ومن المهم أيضا درء المخاطر الأخرى، بما في ذلك المخبرون الوطنيون والدوليون، والانقسات السياسية والاجتماعية، والأعمال العدائية، والمؤسسات الموازية ذات الأجندات الشخصية أو السياسية أو المتباينة أيديولوجيا، ووجود جماعات مسلحة أخرى تحوز في ليبيا مخزونات من الأسلحة والذخائر لا تخضع للمراقبة.

26 - أما في المسار الاقتصادي، فاستمر تقديم الخدمات الأساسية، بما فيها خدمات المياه والكهرباء، في التآكل في ليبيا، مما أدى إلى احتجاجات وقعت في بعض المدن في آب/أغسطس و أيلول/سبتمبر 2020. ويتعين على لجنة الخبراء الاقتصاديين الليبيين وضع خارطة طريق بشأن الترتيبات الاقتصادية، بما يشمل إدارة الموارد الوطنية.

27 - وثمار السلام التي يجنيها المدنيون وتدابير بناء الثقة الاجتماعية الأخرى، مثل عودة المدنيين إلى ديارهم واستعادة الخدمات الأساسية وعمليات تبادل الأسرى والمحتجزين وإزالة الألغام وتدابير العدالة الانتقالية والمصالحة، سيكون لها نفس القدر من الأهمية في استدامة وقف إطلاق النار من خلال مسار الحوار بشأن القانون الإنساني وحقوق الإنسان.

28 - وأخيرا، بغية كفالة سلام دائم، سيحتاج عنصر الرصد التابع للأمم المتحدة إلى الدعم الكامل من الأطراف الليبية، بما يشمل الجوانب الأمنية والعملياتية واللوجستية والإدارية والتقنية. ويجب أن تتاح له موارد كافية (موارد بشرية ومالية وأعتدة/معدات، من بين موارد أخرى). ولا يمكن حاليا تلبية الاحتياجات المتعلقة بالأعمال التحضيرية وبطرائق النشر والمسائل الأمنية، وغير ذلك من احتياجات الدعم، من الموارد الحالية للبعثة. وإنْ مجلس الأمن بولاية لدعم آلية رصد وقف إطلاق النار، تتَّسم بالوضوح والمرونة معا، من شأنه أن يمكن من الحصول على الموارد اللازمة.

رابعاً - آلية رصد وقف إطلاق النار

الطلب المقدم من الأطراف الليبية

29 - طلبت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 مساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ آلية رصد وقف إطلاق النار. والمناقشات لا تزال جارية ابتغاء المضي في تحديد التفاصيل الضرورية لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، بيد أن الخطوط العريضة للآلية، على نحو ما توخته اللجنة، أمرٌ مثقٍ عليه.

30 - ففي البداية، ستعمل الآلية في منطقة محدّدة يحدّها قطاع ثلاثي على أساس النقاط الثلاث التالية: بن جواد إلى سرت (155 كيلومتراً)؛ وأبو قرين إلى سرت (132 كيلومتراً)؛ وسوكنة إلى سرت (277 كيلومتراً). وستخضع الآلية لإشراف اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 باعتبارها السلطة الجامعة المعنية بصنع القرار التي ستوجه التنفيذ الشامل لاتفاق وقف إطلاق النار وتديره وتشرف عليه، إلى حين إنشاء سلطات تنفيذية ليبية موحدة جديدة.

31 - وستتكوّن الآلية من مستويين اثنين هما: اللجان الفرعية المشتركة والأفرقة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار. فأما اللجان الفرعية فستكون مسؤولة عن الرصد الشامل للامتثال وعن تسوية المنازعات ومعالجة الشكاوى وانتهاكات وقف إطلاق النار. وستضطلع بدور هام في التحكيم في حالات الانتهاك والمنازعات أو في تيسير التحكيم فيها. وأما الأفرقة المشتركة للرصد فستقوم، عند تشكيلها وتكليفها، برصد ما يُبلغ عنه من انتهاكات وأعمال بعينها تصدر عن الأطراف في المنطقة المحدّدة وبالتحقق من تلك الانتهاكات والأعمال، امتثالاً لأحكام الاتفاق.

32 - وقد طلبت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 أن يُنشر، برعاية الأمم المتحدة، أفراد مراقبون دوليون غير مسلحين وغير نظاميين لكي يعملوا جنباً إلى جنب مع أفرقة الرصد المشتركة التابعة لحكومة الوفاق الوطني/الجيش الليبي بغية الاضطلاع بمهام محدّدة في مجالي الرصد والتحقق. وقد أعربت الأطراف الليبية أيضاً عن موقفها الثابت بأنه لا ينبغي أن تُنشر على الأراضي الليبية أي قوات أجنبية من أي نوع، بما في ذلك أفراد الأمم المتحدة النظاميين. ورحبت اللجنة بعرض تقديم الدعم المحتمل للآلية من المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، برعاية الأمم المتحدة.

33 - ووفقاً لمفهوم الآلية، سيُتوقع من الأمم المتحدة أن تتيح فريقاً مرناً وقابلاً للتوسيع من المراقبين الدوليين المحايدین للقيام بالرصد في المنطقة المحدّدة. وسيلزم اتباع نهج تدريجي يتمشى مع الأولويات التي حددتها اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. وسيتولى المراقبون الليبيون والمراقبون التابعون للأمم المتحدة، في البداية، مراقبة إزالة القوات العسكرية والمرتزة ونشر قوة الشرطة الليبية المشتركة وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب والفخاخ المتفجرة والألغام، على طول الطريق الساحلي، والإبلاغ عن الامتثال فيما يتعلق بذلك. وحالما تصبح الظروف مواتية، سيوسع أولئك المراقبون نطاق عملهم في مجال الرصد ليشمل مثلاً أبو قرين - بن جواد - سوكنة، وربما يوسعون النطاق إلى ما يتجاوز ذلك المثلث.

الدعم المقدم من الأمانة العامة لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والخيارات المتاحة لآلية رصد وقف إطلاق النار

34 - بناء على طلب ليبيا الحصول على المساعدة في تنفيذ آلية رصد وقف إطلاق النار، أنشأت الأمانة العامة فريقاً للتخطيط معنياً بليبيا. وتضم هذه الآلية المشتركة بين الوكالات، التي تترأسها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ممثلين عن العناصر ذات الصلة في إدارة الدعم العملياتي وإدارة عمليات السلام ومكتب الشؤون القانونية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

35 - ويوجه فريق التخطيط الجهود المنسقة التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. والفريق بصدد صياغة مسودة مفهوم للعمليات وخيارات لتنفيذ آلية لرصد وقف إطلاق النار، مع مراعاة شروط الاتفاق الدائم لوقف إطلاق النار (انظر الفقرات 19 إلى 28) ومعايير التخطيط المحددة مسبقاً (انظر الفقرات 29 إلى 33). وتوافق عملية التخطيط التي تقوم بها الأمم المتحدة العملية التي يقودها الليبيون ويتولون زمام أمورها. ولأن مناقشات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ما زالت جارية، ولأن التفاصيل المطلوبة لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لم توضع بعد في صيغتها النهائية، يتعين أن يظل تخطيط الأمم المتحدة متسماً بالمرونة.

36 - وتتوخى مسودة مفهوم العمليات للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لآلية رصد وقف إطلاق النار حلاً قابلاً للتوسيع حتى تتسنى تلبية التطلعات الليبية. وسيكون محور التركيز الأولي هو إنشاء وجود متقدم، حالما تسمح الظروف بذلك، انطلاقاً من المركز الحالي في طرابلس. ومن شأن ذلك أن يمكن الأمم المتحدة من دعم جهود الرصد على الطريق الساحلي ضمن المنطقة المحددة في اتفاق وقف إطلاق النار، ومن بناء القدرات وزيادة الموارد تدريجياً. وسيتيح ذلك الخيار أيضاً مرونة تكفل تطبيق نهج الأثر الخفيف. ومن شأنه أن يمكن الأمم المتحدة من الاستجابة بسرعة وتوسيع نطاق نشر المراقبين، مع تحسّن الحالة في الميدان.

37 - وقد أجرت البعثة تقييمات أمنية ولوجستية أولية، لكن إنشاء عنصر رصد تابع للأمم المتحدة في سرت، على نحو ما طُلب، سيتطلب وقتاً كافياً للإنجاز ومزيداً من التقييمات. فقد دُمرت أجزاء كبيرة من المدينة من جراء الاقتتال الأخير والحملة الرامية إلى تخليص المدينة من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في عام 2016، على السواء. وسيشكل العنصر أول وجود للأمم المتحدة في المنطقة، على بعد حوالي 500 كيلومتر من مركز العمليات الحالي في طرابلس. وبصورة أكثر تحديداً، فإن نشر مراقبي الأمم المتحدة في المنطقة المحيطة بسرت وإمكانية توسيع النطاق مستقبلاً في المنطقة المحددة كلها سيتطلبان مساعدة من الدول الأعضاء تتمثل في إتاحة أموال وأفراد مراقبين، من الذكور والإناث، وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية في مجال الموارد البشرية. وسيتطلب ذلك أيضاً استقدام أفراد دعم البعثة؛ وتحديد ما يكفي من البنى التحتية والمراكز الآمنة؛ واللوجستيات المتعلقة بدعم الحياة والنقل المحمي وغيرها من اللوجستيات؛ والاتصالات؛ والتدابير الأمنية والدعم في أقصى الظروف، بما في ذلك الإجلاء الطبي.

38 - وسيقع أمن المراقبين التابعين للأمم المتحدة ضمن إطار نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن في ليبيا، الذي يعتمد في المقام الأول على السلطات المضيفة، وهي في هذه الحالة قوة الشرطة الليبية المشتركة. وينبغي إجراء تقييمات للمخاطر الأمنية ذات الصلة قبل أي عملية نشر.

39 - ووفقا للطلب الليبي، سيتم نشر الأفراد المراقبين الدوليين في إطار عنصر الرصد التابع للأمم المتحدة المتفق عليه. ويمكن أن يتألف المراقبون من أفراد مدنيين، بمن فيهم عسكريون سابقون، وأفراد عسكريين وضباط شرطة ممن هم ما زالوا في الخدمة ومن ذوي الخبرة المناسبة، بمن فيهم نساء. وسيُستقدمون باتتباع إجراءات الأمم المتحدة المعمول بها عادة.

40 - ونظرا للحاجة إلى ضمان اتساق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لمسارات الحوار ولآلية وقف إطلاق النار، ينبغي نشر المراقبين الدوليين تحت مظلة البعثة. وسيكون عنصر الرصد في البعثة تحت إشراف قيادة البعثة. وسيتم إنشاء لجان و/أو لجان فرعية ليبية مشتركة، وستقدم البعثة خدمات التيسير والدعم المحايد في مجال الرصد وفقا للطرائق المتفق عليها. وستستبقي البعثة قدرتها على التحلي بالمرونة في تشكيل فريق مشترك أو أفرقة مشتركة تتألف من ممثلين عن الأطراف الليبية ومراقبين دوليين، ابتغاء الاضطلاع بمهام رصد محددة دعما لآلية رصد وقف إطلاق النار، عندما تطلب اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ذلك.

41 - ومن شأن وجود عنصر رصد تابع للبعثة ويشكل جزء منها أن يكفل استخدام الموارد بفعالية وكفاءة. ومن شأن ذلك أيضا أن يجعل الأطراف أقدر على تولي زمام الأمور وعلى إعمال المساءلة، وسيجعل البعثة مرنة بحيث تستطيع توسيع نطاق ما تقدمه من دعم. وأخيرا، سيسمح وجود ذلك العنصر للبعثة بأن تستبقي قدرتها على الإبلاغ بتجرد عن حالة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

42 - في 23 آذار/مارس 2020، ناشدت الأطراف المتحاربة في جميع أنحاء العالم أن تتفد وفقا لإطلاق النار على الصعيد العالمي بحلول نهاية عام 2020 ابتغاء التمكين للتصدي لجائحة كوفيد-19 بفعالية واتساق. وفي هذا الصدد، أرحب باتفاق الوقف التام والمستدام لإطلاق النار في ليبيا الذي وقع في 23 تشرين الأول/أكتوبر في إطار اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 التي يسهلها البعثة. وهذه خطوة أساسية نحو تحقيق السلام والاستقرار في البلد.

43 - وقد خطت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 خطوات كبيرة نحو تحديد الشروط اللازمة للتوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار وللشروع في تنفيذه. وأثني على تنفيذ الأطراف الليبية تدابير بناء الثقة منذ توقيع الاتفاق، بما في ذلك استئناف الرحلات الجوية التجارية التي تربط مطارات المنطقتين الشرقية والجنوبية بالعاصمة، واستئناف إنتاج النفط، وفتح الطرق. وأكرر تأكيد التزام الأمم المتحدة بمساعدة ودعم اللجنة في تفعيل الاتفاق. وأدعو الجهات المعنية كافة، الوطنية منها والإقليمية والدولية، إلى احترام أحكام الاتفاق وكفالة تنفيذه دون تأخير. ويشمل ذلك ضمان الاحترام الكامل وغير المشروط لحظر توريد الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن.

44 - وأشكر الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، على إسهاماتها الكبيرة في الأفرقة العاملة التابعة للجنة المتابعة الدولية لمؤتمر برلين المعني بليبيا. واستمرار المشاركة والدعم الفعالين للجنة أمرٌ ضروري لضمان تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وأشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على دعم تفعيل آلية وقف إطلاق النار، بوسائل تشمل إتاحة أفراد مراقبين برعاية الأمم المتحدة.

- 45 - ولا بد أن يقود الليبيون تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وأن يتولوا زمام أموره. وتعزز الأمانة العامة تقديم الدعم الكامل لآلية رصد وقف إطلاق النار. وفي هذا الصدد، أوصي بإنشاء عنصر لرصد وقف إطلاق النار كجزء من البعثة. وكخطوة أولى، أقترح إنشاء فريق متقدم ونشره في طرابلس، إذا سمحت بذلك الظروف الأمنية ومتطلبات جائحة كوفيد-19. وسيقدم الدعم للفريق المتقدم فريق التخطيط المعني بليبيا. وسيتيح الأسس لآلية الأمم المتحدة لرصد وقف إطلاق النار التي ستكون قابلة للتوسيع والتي ستتخذ من سرت مركزا لها، مع مراعاة المناقشات الجارية للجنة العسكرية المشتركة 5+5 بشأن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. بيد أن البعثة ليس بوسعها أن تقدم الدعم لآلية رصد وقف إطلاق النار من الموارد الحالية للبعثة، ولذلك، أحث مجلس الأمن على أن يأذن للبعثة بولاية تتسم بالوضوح والمرونة معا لتمكينها من تقديم الدعم للآلية. وولاية من هذا القبيل ستمكّن البعثة من الحصول على الموارد اللازمة.
- 46 - وأشكر ممثلي الخاصة بالنيابة لليبيا، ستيفاني ويليامز، وموظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على تفانيهم ومثابرتهم في مساعدة ودعم جميع الجهات المعنية الليبية، بما في ذلك المجموعات النسائية، في مساهمهم الذي يروم تحقيق السلام والاستقرار في البلد.